ماكلهي: الهاتف الذكي أصبح رفيقا للإنسان ويستخدمه في أمور عدة

6

اللجنة أنجزته وسيناقش الجلسة المقبلة

الحويلة: تقرير «الخارجية البرلمانية» يؤكد سلامة الموقف الكويتي في أزمة العمالة الفلبينية

ربيع سكر

اكد مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب محمد الحويلة بانه تم الانتهاء من التقرير الخاص بالعمالة الوافدة الفلبينية وتداعيات ما اثاره الرئيس الفلبيني وسوف يناقش في الجلسة المقبلة، وتكريسا لسمعة الكويت واحترامها لحقوق الانسان، تم الاجتماع بالجهات المعنية وتناول صحة الاجراءات التي اتخذت في هذا الجانب، واتى تقرير اللجنة متكاملا متضمنا التوصيات لاسيما آلية استقدام العاملة الوافدة والتنسيق بين الجهات الحكومية.

واضاف الحويلة: في تقرير اللجنة الخارجية عن ازمة العمالة الفلبينية وتصريحات رئيس الفلبين أكدنا سلامة الموقف الكويتي في التعامل مع قضية العمالة الفلبينية فنحن في دولة قانون ومؤسسات ونراعي حقوق الانسان وحقوق العمالة الوافدة.

وقال الحويلة: الجميع مسؤول عن سمعة الكويت الخاصة بحقوق الانسان وسوف نرفع تقرير اللجنة لاطلاع المجلس على هذه القضية، لا سيما آلية توفير عمالة منزلية مدربة تتوافق مع سوق العمل والكل مسؤول عن مواجهة تطورات ملف العمالة المنزلية وخصوصا الفلبينية من اجل الحفاظ على سمعة الكويت.

وتابع الحويلة: يجب ضبط اسعار العمالة الوافدة وتفعيل الجانب الرقابي ومراجعة لكل النظم واللوائح للعمل الاهلي والقوانين في هذا الشان والعمل على تطويرها، وان مسؤولية المحافظة على حقوق العاملين تقع على جميع وزارات الدولة.

وقال الحويلة: ستعقد اللجنة اجتماعا اخر لمتابعة ملف العمالة المنزلية مع اللجنة المختصة وهي لجنة شئون الصحة والعمل البرلمانية للعمل على خفض أسعار العمالة المنزلية والتي وصلت الى 2000 دينار.

اجتماع اللجنة الخارجية امس (تصوير : محمد صابر)

تولي الديوان الأميري المشاريع دليل على فشل هذا القطاع

الطبطبائي يطالب وزير الأشغال بالتحقيق في تجاوزات بقطاع المشاريع الإنشائية

ربيع سكر

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي بالتحقيق في ملف قطاع المشاريع الانشائية في الوزارة بسبب ما اعتبره تجاوزا من القطاع على المال العام.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تولي الديوان الأميري المشاريع دليل فشل هذا القطاع ما يستوجب على وزير الأشغال فتح ملفه وتشكيل لجنة تحقيق وزارية قبل أن تشكل لجنة تحقيق برلمانية تجاه تجاوزات القطاع.

وأشار الطبطبائي إلى أنه سبق أن استفسر عن غرامات تأخير أحد المشاريع وجاءه الرد بأن تاريخ الانجاز التعاقدي للمشروع 15 ديسمبر 2016، وأن تاريخ الانجاز مع التمديد في 20 يونيو 2013!، لافتا إلى أن هذا الأمر تكرر كثيرا في مشروعات عدة.

ورأى أن هناك تضاربا فيما يخص الأوامر التغييرية، مؤكدا أن هناك مشاريع منتهية ومنجزة بحسب الجداول الزمنية لها ولكن هي في الواقع غير ذلك، لاسيما ان نسبة الإنجاز فيها غير منطقية مقارنة بمدة العقد.

وأكد أهمية أن يعي الوزير ما يدور داخل وزارته، معتبرا أن قطاع المشاريع الانشائية يحتاج الى تحقيق وغربلة بسبب التعدي على المال العام.

واستغرب الطبطبائي كم الاتصالات التي ترده من قبل بعض القياديين في الوزارة للجلوس والتفاهم معهم، مبينا انه ليس ممن يعقد اتفاقات وتفاهمات.

من جهة أخرى طالب الطبطبائي بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يخص آلية مناقشة الأسئلة البرلمانية، بسبب ما اعتبره قصورا في الرد على الأسئلة النيابية خصوصا أن الإجابة عن بعض الاسئلة قد تستغرق أكثر من عام كامل.

ورأى أن هناك تجاهلا وعدم اهتمام بمتابعة الأسئلة البرلمانية الموجهة للحكومة، معتبرا أن هناك مستفيدين من جمود المجلس بسبب اللائحة الداخلية، وأن هناك العديد من الأجوبة غير المنطقية على الأسئلة.

عمر الطبطبائي يصرح للصحافيين

وزارة الداخلية وافقت على اقتراح إنشاء مراكز لإدارة الأزمات والكوارث

المطيري: انتخابات المجلس البلدي ستقام قبل 4 يونيو المقبل

ربيع سكر

أعلن مقرر لجنة المرافق العامة البرلمانية ماجد المطيري عن موافقة ممثلي وزارة الداخلية الذين حضروا اجتماع اللجنة أمس على اقتراح انشاء مراكز لإدارة الأزمات والكوارث مشيرا إلى أن وزارة الداخلية وافقت على انشاء مراكز في 4 محافظات وهي الجهراء ومبارك الكبير والفروانية وحولي.

وقال المطيري في تصريح للصحافيين إن ادارة الأزمات ستكون ادارة تنسيقية بالتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وادارة المطافيء والحرس الوطني.

وفي شأن آخر أكد المطيري أن انتخابات المجلس البلدي ستقام قبل 4/6/2018 لأننا في لجنة المرافق منحنا الحكومة مهلة 4 أشهر لاقامة الانتخابات لافتا إلى أن جداول انتخابات البلدي ستكون حسب جداول انتخابات مجلس الأمة لسنة 2017 مع ادخال جميع المناطق التي لم تكن تشارك في انتخابات البلدي مثل صباح الناصر وجابر العلي والنهضة وسواهم وسيكون توزيع المناطق الجديدة حسب النسيج الاجتماعي لكل دائرة انتخابية.

اجتماع لجنة المرافق امس

الدلال يسأل وزير العدل عن أسباب تأخر صدور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي حول تراجع درجات الكويت في المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد.

وجاء في نص السؤال:

صادقت دولة الكويت على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2006 وصدر مرسوم ضرورة بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في عام 2012 وعدل بالقانون 2 لسنة 2016 وعلى الرغم من تلك الخطوات إلا أنه يلاحظ بشكل جدي التراجع الخطير والمخيف لدرجات الكويت في المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد وأبرزها مؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر من منظمة الشفافية العالمية.

وقد اظهر مؤشر مدركات الفساد العالمي ان دولة الكويت في تراجع مستمر ففي عام 2012 كان ترتيب الكويت دوليا 66 وفي عام 2013 انخفض الى 69 دوليا وفي عام 2014 كان الرقم 67 دوليا وفي عام 2015 ارتفع الى 55 دوليا ثم في آخر سنتين انخفض بشكل مروع الى ترتيب 75 دوليا في عام 2016 ثم اكثر تدهورا في عام 2017 حيث

محمد الدلال

انخفض الى 85 دوليا.

ناهيك عن ترتيب دول الكويت خليجيا حيث تحتل على مدى السنوات الماضية المرتبة الاخيرة او قبل الاخيرة ما يعكس مدى سوء وضع ترتيب دولة الكويت دوليا وخليجيا وعجز او تراخي الأجهزة المعنية في الدولة ومدى قدرتها على مواجهة مظاهر الفساد ومحاربته وهو أمر ملحوظ ومشاهد في ظل تعثر عمل هيئة مكافحة الفساد وبروز مظاهر الفساد في الأداء الحكومي العام.

وفي ظل العجز الحكومي في ايقاف تراجع الكويَت دوليا في مؤشرات مكافحة الفساد وعدم بروز ادوار حكومية ملموسة لمواجهته يرجى افادتنا بالآتي:

–1 هل قامت وزارة العدل او هيئة مكافحة الفساد او أي جهة حكومية بتشكيل فريق أو لجنة متخصصة لبحث وتقييم نتائج دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية العالمية منذ عام 2012 وحتى تاريخه، مع موافاتي بعدد اللجان أو فرق العمل التي شكلت تبعا للجهة المسؤولة عنها وتزويدي بأسماء ومؤهلات أعضاء تلك اللجان والفرق، وتزويدي ان وجد بالنتائج التي انتهت اليها تلك اللجان والفرق وما تم تنفيذه منه حتى تاريخه.

–2 هل قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ تشكيل مجلس أمناء الهيئة وحتى تاريخه باي تقييم أو دراسة بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي مع تزويدنا بنسخ من التقييمات ان وجدت وماهي الخطوات التي قامت بها الهيئة لمعالجة التراجع السنوي لدرجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي والتي ثبت انها لم تحقق الجدوى منها بدليل النتائج المتراجعة سنويا، مع بيان اذا قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالالتقاء أو التواصل الرسمي مع منظمة الشفافية الدولية بشأن نتائج المؤشر مع إفادتي عن نتائج تلك اللقاءات والتواصل وما قامت به الهيئة بناء عليه منذ عام 2012 حتى تاريخه.

–3 ما أسباب تأخر صدور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد علما بأن تشكيل مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد تم في عام 2013 م؟ وهل قامت الهيئة بدراسة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وحددت ما تم تنفيذه من قبل دولة الكويت منذ عام 2006 م العام الذي صادقت فيه الكويت على الاتفاقية حتى تاريخه والبنود التي لم تفعل وأسباب ذلك مع تحديد الإجراءات والخطوات التي تنوى الهيئة القيام بها لتفعيل متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والخطة الزمنية لتنفيذ هذه المتطلبات مع موافاتي بأي تقارير أو دراسات أو نتائج لجان عمل قامت بذلك في الهيئة.

اللجنة البرلمانية أحالت تقريرها للتصويت عليه بالمداولة الثانية غدا

المرداس: «الدفاع» أكدت معاملة العسكريين البدون والخليجيين معاملة الكويتيين

ربيع سكر

اكد عضو لجنة الداخلية والدفاع النائب نايف المرداس ان وزارة الدفاع أوضحت ان الخليجيين والبدون العسكريين بالجيش الكويتي يعاملون معاملة الكويتيين وبالتالي رأت اللجنة انه لا حاجة للتعديل المقدم من النائب ناصر الدوسري.

وقال المرداس: لجنة الداخلية والدفاع ستحيل تقريرها الى المجلس عن قانون تعيين غير الكويتيين في الجيش الكويتي وسيكون نص القانون في المداولة الثانية هو نفس النص بالمداولة الاولى تقريبا.

واضاف المرداس: ان المجلس سيصوت على قانون تعيين غير الكويتيين بالمداولة الثانية في جلسة الثلاثاء.

وكان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح قد حضر الى المجلس امس يرافقه كبار القياديين بالوزارة والتقى رئيس المجلس مرزوق الغانم ثم غاد الشيخ ناصر الصباح المجلس.

الشيخ ناصر الصباح خلال وصوله إلى المجلس أمس وبجواره عسكر العنزي

الشطي: أمام اقتراح العفو عن مقتحمي المجلس سأتقدم باقتراح العفو عن خلية العبدلي ودشتي والمغردين

ربيع سكر

اكد النائب خالد الشطي أنه أمام اصرار بعض الاخوة الاعضاء بطرح قانون العفو العام عن قضية اقتحام المجلس فقط دون القضايا الأخرى ودون قضايا المغردين، يحدوني هذا الأمر تقديم قانون اخر للعفو العام.

وأضاف الشطي في تصريح للصحافيين: ان الظروف اليوم تغيرت نتيجة اصرار بعض النواب اقتصار القانون العام على المقتحمين فقط، لذلك تقدمت بقانون عن قضية خلية العبدلي وقانون اخر عن النائب السابق عبدالحميد دشتي، وكذلك سوف اتقدم بقانون خلال اليومين المقبلين لتقديم قانون للعفو عن المغردين من السنة والشيعة والبدو والحضر.

ودعا الشطي جميع ذوي المغردين المتهمين في قضايا رأي عام بتزويد بكافة بياناتهم من أجل ضمهم للقانون الذي سيقدم، قائلا « لن نسمح بوجود صيف وشتاء على سطح واحد ولا بوجود تمييز عنصري أو طائفي، واذا كان من اقتحم مؤسسات الدولة يستحق العفو فإن من خزن السلاح خوفا من غزو الأرهاب أيضا يستحق العفو.

الشطي يصرح للصحافيين

الحجرف يسأل الرومي عن إجراءات تفعيل قانون هيئة الطرق والنقل البري

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي عن الإجراءات التي تمت لتفعيل القانون 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا للمعاناة اليومية للمواطنين من الازدحام المروري وكثرة الحوادث المرورية ونظرا لسوء تنظيم وسائل النقل الجماعي وحيث إنه تم إصدار القانون رقم 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – يرجى تزويدي بالإجراءات التي تمت حتى تاريخه من قبلكم لتفعيل القانون أعلاه؟ وما معوقات عدم تفعيل القانون حتى تاريخه؟ وماذا تم بشأنها؟

2 – يرجى تزويدي بما تم من قبل الوزراء المعنيين كل فيما يخصه في تفعيل القانون المذكور أعلاه؟ وما المعوقات وماذا تم بشأنها؟

أ – ما خطة الحكومة لمواجهة الازدحام المروري؟

ب – ما خطة الحكومة للتقليل من الحوادث المرورية؟

د – ما خطة الحكومة لتنظيم النقل الجماعي؟

ج – ما خطة الحكومة لمشروع المترو؟

عبدالصمد: نشكر الحكومة على قرارها بإعادة تثبيت سقف دعم المشاريع الصغيرة

ربيع سكر

ثمن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عدنان عبدالصمد موافقة الحكومة على إعادة تثبيت سقف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الى 500 الف دينار كما كان وقبل التعديلات التي قدمت وهو ما يحقق اهداف المشروع نفسه لانه أسس من اجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأوضح عبدالصمد أما المشاريع الاخرى ذات التمويل الأكبر فهناك مجالات لاحتوائها مثل البنك الصناعي ومجالات التمويل الاخرى.